بسم الله الرحمن الرحيم

فقد يسر الله تعالى المقارنة بين النقول التي وردت في شرح الدكتور محمد بن هادي -هداه الله وكف شره وظلمه عن المسلمين- على الإبانة الصغرى وبين النقول التي أوردها عادل آل حمدان في تحقيقه، وقد تبين بعد المقارنة بما لا يدع مجالاً للشك أنه قد اعتمد في شرحه على تعليقات الحدادي عادل آل حمدان، والمقارنة قد كُتبت ووُثِّق ما فيها في قرابة الخمسين صفحة، وستنزل بإذن الله تعالى ليطلع عليها الإخوة الذين لا يزالون مغترين بالـ"حافظ" محمد بن هادي، فهم المقصودون بالكتابة، ورجاؤنا أن يشرح الله صدورهم ليتركوا غلوهم في الدكتور محمد، ولكن لطول الكتابة ولقلة من ينشط لقراءة مثل هذا العدد من الصفحات آثرت ذكر نماذج يسيرة في صفحات قليلة تكون كالطليعة للكتابة الطويلة، حتى يدرك من لم يتمكن من قراءة الكتابة الطويلة وتأملها مدى اعتماد محمد بن هادي على عادل آل حمدان، وآثرت التنويع في ذكر النماذج،

فالنموذج الأول يبين شدة اعتماد الدكتور محمد على عادل آل حمدان في نقوله التي يذكرها، وهذا هو مقصود الكتابة الأكبر، وأكثر ما في الكتابة الطويلة إنما هو موضح لهذا الأمر، فلذا اقتصرت على نموذج واحد لبيانه في هذه الكتابة القصيرة، ومن شاء المزيد فليرجع إلى الكتابة الطويلة عند نشرها قريبا إن شاء الله.

والنموذج الثاني فيه بيان شيء من مقدار علم الدكتور محمد بالمصطلح،

والنموذج الثالث فيه بيان اعتماد الدكتور محمد على عادل آل حمدان في تخريج الحديث، وكيف أنه وقع في قصور شديد في التخريج بسبب ذلك، وفيه بيان حقيقة ضبط الدكتور محمد -وهو الحافظ العلامة- لسنن أبي داود، خاصة أنه الكتاب الذي كتب فيه رسالتيه العلميتين، ومع ذلك يفوته حديث في بدايات الكتاب -حديث رقم ٤٨٠-!

وهذان الأمران -بيان شيء من علم الدكتور محمد بالمصطلح، وشيء من ضبطه لكتاب أبي داود الذي تخصص فيه، بله غيره من الكتب- لم يأتيا قصداً، وإنما جاءا تبعاً أثناء تتبع النقول في دروس الدكتور محمد، وإنما ذكرتهما هنا لكي لا تكون النماذج متشابهة في دلالاتها.

وأما النموذج الأخير فهو الخاتمة التي فيها تقييم النقول التي نقلها الدكتور محمد في شرحه للإبانة، والله المستعان.

وأخيراً: نسأل الله أن يهدي الدكتور محمداً وأن يترك طعنه في إخوانه السلفيين وتتبع عوراتهم وأن يظهر التوبة من ذلك -ومن سائر أخطائه التي انتشرت بين الناس مؤخرا- فقد قال صلى الله عليه وسلم: **(يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته)** فهذه الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها الدكتور ما كانت لتنتشر عنه لولا تطلبه لعورات إخوانه ليسقطهم بها، فهذه عاقبة طلبك للزعامة يا دكتور! فضيحة في الدنيا، ونخوفك من عقوبة الآخرة، وقد صدق من قال من السلف: **(من أحب الرياسة طلب عيوب الناس)**، فبادر يا دكتور بالتوبة قبل أن يحال بينك وبينها، فاحتمال ذل التوبة خير من التمادي في الغي، وخير من احتمال الفضيحة التي توعد بها النبي صلى الله عليه وسلم مَن تتبَّع عورات إخوانه، خاصة وأن كنانة غيرك من إخوانك الذين حاولت إسقاطهم لا تزال ملأى بما قد يسوؤك، وليست فارغةً ككنانتك، وهاك مثالا شبيها بما نحن فيه: مَن حضر شرحك على الحموية في دورة ابن القيم الثامنة رأى كيف أنك قد كنت كالقاريء لتعليقات محقق المتن "حمد بن عبد المحسن التويجري"!

ولعل هذا يوضح أن قولك في محاضرة الصمات: **(واجعلونا في خلافنا في الرجال كأئمة الحديث الأولين، أنت تزكي وهذا يجرح، والكتب تُجمع، والمحققون يبينون لنا المصيب)**! اهـ إنما أردت به محققي الكتب، لا العلماء المحققين الراسخين في العلم! والله المستعان.

النموذج الأول: شيء من اعتماد الدكتور محمد على عادل آل حمدان في نقوله التي يذكرها

قال الدكتور محمد في الدرس الرابع ص ٢١:

> فلأجل ذلك عدت هذه المسألة في بعض كتب السنن سنن العقائد، كما هي مذكورة أيضا في رسالة الإمام أحمد السنة، التي أرسلها إلى مسدد بن سرهد البصري الحافظ الكبير المعروف، فهي شعار لأهل السنة والحديث، في مقابل أهل الرأي والقياس.
>
> قال قوام السنة الأصبهاني – رحمه الله – في كتابه الحجة في بيان المحجة– المجلدين– قال: "رفع اليدين في الصلاة سنة مسنونة وهي من علامات أهل السنة" يعني في مقابل أهل الرأي.
>
> وقال الإمام أحمد – رحمه الله تعالى– لما قيل له أقوام يأمروننا برفع اليدين في الصلاة، وأقوام ينهوننا عن رفع اليدين في الصلاة، فقال – رحمه الله تعالى ورضيَ عنه –: "لا ينهاك عنه إلا مبتدع" رفع اليدين متواتر؛ هذه السنة

- فبدأ بالنقل من عقيدة مسدد، وهذا نقله آل حمدان في الحاشية الثانية على مسألة ٣٣٩
- ثم نقل الدكتور محمد عن قوام السنة الأصبهاني، ولكن بالرجوع إلى كتابه نجد النقل هكذا:

ورفع اليدين في الصلاة [عند افتتاحها، وعند الركوع، وعند رفع الرأس] سنة مسنونة.. الخ

فما سبب هذا الاختصار الذي لم يشر لوقوعه الدكتور؟

تعرف السبب إذا نظرت إلى كيفية نقل آل حمدان لهذا النقل، وهذه صورته:

> قال قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/٤٩٨): ورفع اليدين في الصَّلاة .. سُنَّة مسنونة، وهي من عَلامات أهل السُّنة. اهـ

فهل عرفت سبب الاختصار؟

خاصة وأن هذا النقل هو النقل الذي يسبق النقل من عقيدة مسدد عند آل حمدان مباشرة،

وقبله مباشرة النقل عن أحمد الذي ذكره الدكتور محمد بن هادي ثالثا!

ثم في ص٢٣ من التفريغ نقل ما يلي:

وقال أيضًا –رحمه الله–: " هؤلاء يكرهون ذلك" يعني: أهل الرأي، قالها وهو يتغيظ كالمتغيظ منهم، غضبان عليهم، قال: هؤلاء يكرهون ذلك" يعني: أهل الرأي، يكرهون رفع اليدين.

وقال الشافعي– رحمه الله – حينما سئل عن هذا قال: "هو تعظيمٌ لأمر الله وزينة للصلاة واتباعٌ للسنة"

وقال ابن سيرين– رحمه الله تعالى–: " هو من تمام الصلاة" وقال أيضًا: "هو شيءٌ تزين به صلاتك" كل هذا أخرجه البخاري في رفع اليدين عن ابن سيرين

ويذكرون "أن أبا حنيفة صلى وصلى إلى جنبه عبدالله بن المبارك – رحمهم الله – فقال ابن المبارك بيديه مكبرًا وأبو حنيفة بيديه في تكبيرة الإحرام، ثم جاء الركوع فكبر ابن المبارك ورفع يديه ولم يكبر أبو حنيفة؛ وجاء الرفع من الركوع فرع يديه ابن المبارك ولم يرفع أبو حنيفة" ابن المبارك من علماء السنة،

- فبدأ بنقل أحمد وهو آخر نقل للحمدان في حاشية المسألة ٣٤٠
- ثم ذكر نقل الشافعي وهو آخر نقل للحمدان من الحاشية التي قبلها
- ثم ذكر نقل ابن سيرين وهو قبل نقل الشافعي مباشرة
- ثم ذكر قصة ابن المبارك وهي عند آل حمدان في الحاشية الأولى لمسألة ٣٣٩

ثم نقل كما في التفريغ ص٢٤:

وسئل الإمام أحمد – رحمه الله – وهذا يُسأل عنه وبالأمس سألنا عنه " سئل أحمد – رحمه الله تعالى– عن رجل يؤم قومًا يخالف في صلاته في أشياء يخالف أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – مثل رفع اليدين فقال – رحمه الله –: " أخبره وعلمه" قيل له فإن أخبرته فلم يتنبَّه قال: إن أخبرته عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فلم يقبل فاهجره"

وهذا النقل ذكره آل حمدان قبل النقل الثالث من نقول الدكتور محمد.

ثم قال الدكتور محمد في ص٢٨:

> ثم قال – رحمه الله– " وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي اَلْحَسَنَاتِ."وهذا قول الإمام أحمد – رحمه الله تعالى–.
>
> قول الإمام أحمد – رحمه الله– "وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي اَلْحَسَنَاتِ" إذ نص على ذلك في رسالته إلى مسدد بن المسرهد – رحمه الله–.

عند هذا الموطن ذكر آل حمدان عقيدة مسدد التي كان ذكرها الدكتور محمد سابقا

فالخلاصة: ذكر الدكتور ثمانية نقول كلها ذكرها آل حمدان،

انتهى الكلام على المسألة الأولى من الدرس الرابع وهي مسألة رفع اليدين، وتبين أن كل النقول التي نقلها الدكتور محمد في شرح المسألة قد أوردها آل حمدان في حاشية تحقيقه،

والتطابق بين شرح الدكتور محمد وحاشية آل حمدان واضح، ويزيد الأمر بيانا أن رضا نعسان قد حشى على هذه المسألة حاشية طيبة من حيث النقول -وإلا فقد وهم في تخريج الحديث الأول- وليس فيها مما ذكره عادل آل حمدان شيء، وقد اتفقت نقول الدكتور محمد مع نقول عادل آل حمدان ولم ينقل شيئا مما نقله رضا نعسان، فهل هذه مصادفة؟! وهاك حاشية رضا نعسان:

> [٢٨٦] لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا . رواه البخاري ٢١٨/٢ . ومسلم ٩٣/٤ . وأحمد وأصحاب السنن وابن الجارود في « المنتقى » ورقمه ١٧٧ . قال ابن عبدالبر : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . وقال ابن المنذر : لم يختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة « الفتح ٢١٩/٢ . وكذا قال النووي في شرح مسلم ٩٥/٤ » .
>
> وأما رفع اليدين عند الركوع ، وعند الرفع منه فهي سنة متواترة وللبخاري جزء في هذا الباب ، وحكى فيه عن الحسن وحميد أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك ، ولم يستثن الحسن أحدا منهم ، وقال محمد بن نصر المروزي : أجمع العلماء على مشروعية ذلك الا أهل الكوفة أ هـ – الفتح باختصار ٢١٩/٨ – ٢٢٠ .
>
> وقد روى هذه السنة عني النبي صلى الله عليه وسلم خمس وعشرون صحابيا ، كما نص على ذلك الشوكاني : واعلم ان هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ، ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما ، وكذا لم يرد مايدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع . النيل ١٩٨/٢ .

النموذج الثاني: بيان شيء من مقدار علم الدكتور محمد بالمصطلح

قال الدكتور محمد في الدرس السادس ص ٣١:

> قد يقول قائل قال:– الإمام أحمد –رحمه الله–:"لا أعلمُ في هذا الباب حديثًا له إسنادٌ جيّد"
>
> نقول: صدق–رحمه الله– الحديث فيه ضعف، وهو يقول "لا أعلم حديثا له إسنادٌ جيد"
>
> والجيّد: هو مرادف للحسن في رتبته ؛ صَدَقْ؛ لكن بمجموع هذه الأحاديث تثبت عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–

وقول محمد بن هادي -وهو دكتور في الحديث- أن الجيد مرادف للحسن في الرتبة غريب،

- فقد ذكر السيوطي في التدريب كلاماً لابن حجر والبلقيني وابن الصلاح فيه أن الجيد مرادف للصحيح، ثم قال: إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي. اهـ، فتبين أن الجيد فوق الحسن ودون الصحيح، وقد قرر البقاعي في النكت الوفية قريبا مما في التدريب، وقد نقل الشيخ محمد علي آدم في شرح ألفية السيوطي ما في التدريب وارتضاه،
- وقد قال الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء (٤٢٦) بعدما ساق سند حديث أُبي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت قبل الركوع: (قلت: وهذا سند جيد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير علي بن ميمون، وهو ثقة كما في التقريب) فكيف تُفهم هذه العبارة على كلام الدكتور محمد بن هادي؟!
- وقد سئل العلامة الوادعي رحمه الله: قولهم: (سنده جيد) هل يساوي الحسن أم هو أقل؟ فأجاب: بل هو أرفع، فهي رتبة بين الحسن والصحة كما ذكر هذا السيوطي رحمه الله تعالى في تدريب الراوي. اهـ (على هذا الرابط: http://www.muqbel.net/fatwa.php?fatwa_id=4385)، وكذا قال الشيخ ربيع في تعليقه على النكت لابن حجر ١/٤٩٠.

- بل إن نفس عبارة أحمد التي علق عليها محمد بن هادي قد علق عليها النووي وابن الملقن بما يفيد أن الجيد بمعنى الصحيح!

فقد قال ابن الملقن في البدر البدر المنير (2/ 89-90):

(ولتعلم أن النووي رحمه الله قال: «ليس في أحاديث التسمية (على) الوضوء حديث صحيح صريح» وكأنه تبع في هذه القولة قول الإمام أحمد فيما نقله الترمذي عنه: «لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد» .

وقد ذكرنا من الأحاديث (ما) يستدل الفقهاء بمثله و (يستند) العلماء في الأحكام إليه، فليس من شأنهم أن لا يحتجوا إلا بالصحيح، بل أكثر احتجاجهم بالحسن، ولا يخلو هذا الباب (في) ذلك من حسن صريح، كما قدمته لك...) انتهى.

ولم أجد بعد البحث أحداً جعل الجيد مرادفا للحسن إلا رجلا مليباريا اسمه عبدالرحمن عبدالكريم الزيد في بحث له بعنوان: (الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة) ومن قرأ بحثه يلمس مليباريته، وقد صدع بها في بحث له شارك به في ندوة في كلية الدراسات الإسلامية بدبي -وهي الكلية التي يدرس فيها المليباري- بعنوان: (مناهج القدماء في التعامل مع السنة تصحيحا وتضعيفا)، ومما جاء في بحثه قوله: (وبيّنه ببيان واضح الشيخ الفاضل الدكتور حمزة بن عبدالله المليباري في كتابه الفائق (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها) وقد تطرق الشيخ الدكتور حمزة في كتابه لمسألة التفرد وتوسع في بيانها بالأمثلة بكلام جيد موثق قد استفدت منه) انتهى،

فهل أخذ الدكتور محمد بن هادي التسوية بين الجيد والحسن من هذا المليباري؟ ذلك غير مستبعد، فها أنت تراه يتابع الحدادي عادلاً آل حمدان.

النموذج الثالث: بيان اعتماد محمد بن هادي على عادل آل حمدان في تخريج الحديث، وكيف أنه وقع في قصور شديد في التخريج بسبب ذلك، وفيه بيان حقيقة ضبط الدكتور محمد ـ وهو الحافظ العلامة!ـ لسنن أبي داود، وهو الكتاب الذي كتب فيه رسالتيه العلميتين، ومع ذلك يفوته حديث في بدايات الكتاب ـ حديث رقم ٤٨٠ـ!

قال الدكتور محمد في الدرس التاسع ص٨:

> باب أولى، وقد جاء ذلك عن أبي سعيدٍ –رضي الله عنه– أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: ((أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ رَجُلٌ فَيَبْزُقُ فِي وَجْهِهِ))، هل أحدٌ يحبُّ هذا؟! فكذلك لا تحبُّه لغيرك، قال –صلى الله عليه وسلم–: ((إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فَإِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ، وَالْمَلَكُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ))، فنهى –صلى الله عليه وسلم– عن البزق في الصَّلاة بين اليدين أمامك، لأنَّك مستقبلٌ ربَّك –جلَّ وعلا–، فلا تبزق بين يديك، ولا عن يمينك إكرامًا للمَلك كذلك، وهذا حديثٌ حسن الإسناد، قد أورده الأئِمَّة في النَّهي عن البزق بين اليدين أثناء الصَّلاة في كتبهم، وقد خرَّجه أيضًا محمد بن نصر المروزيُّ – رحمه الله – في كتابه "تعظيم قدر الصَّلاة"، فلا ينبغي للمُسلم أنْ يبزق في وجه

ولعلك تلاحظ أني لا أتتبع الأحاديث التي يوردها الدكتور محمد وأقارنها بالأحاديث التي يوردها آل حمدان، لأن احتمال الاتفاق في إيراد الأحاديث واردٌ جداً، ولعل قريبا منها آثار الصحابة، ولكن هذا الحديث لا بد من إيراده والتنبيه عليه، وذلك لأن حديث أبي سعيد قد رواه أبو داود برقم ٤٨٠ باختلاف في بعض ألفاظه، ورواه ابن خزيمة بلفظ ابن نصر، فعزوه لتعظيم قدر الصلاة تقصير، خاصة من الدكتور محمد بن هادي الذي كانت رسالتاه العلميتان في كتاب أبي داود، فما سبب هذا التقصير؟

السبب أن عادلا آل حمدان لم يعزه في حاشية المسألة ٤٢٣ إلا لابن نصر! وأما أن يتواردا على هذا التقصير في العزو فهذا أمرٌ لا يدَّعيه أشد الناس مكابرة والله أعلم.

النموذج الرابع: الخاتمة بعد استعراض كل دروس شرح الإبانة الصغرى للدكتور محمد بن هادي:

- ذكر محمد بن هادي ٧٢ نقلا كلها ذكرها آل حمدان!
- وثلاثة نقول ذكرها آل حمدان على الصواب وأخطأ فيها الدكتور محمد، فأحدها سأل أحمد فيه أبا عمرو الشيباني، فجعل الدكتور محمد السائل أبا سفيان الثوري، والثاني من الرد على الإخنائي وجعله الدكتور من الرد على البكري -ولعله سبق لسان-، والثالث من المدارج وعزاه الدكتور محمد لإغاثة اللهفان -ولعله سبق لسان أيضاً-
- وذكر الدكتور أربعة نقول ذكر آل حمدان بعضها
- وذكر نقلاً أشار إليه آل حمدان ولم ينقله، فنقله الدكتور محمد
- وذكر ٤ نقول لم يذكرها آل حمدان ولكن ذكرها رضا نعسان
- وذكر ١٣ نقلا لم يذكرها آل حمدان ولا رضا نعسان، أربعة منها من كتابه: (الإقناع)، ومن ال(١٣) نقلا ما هو في غاية الشهرة ولا يحتاج إلى تحضير، كقصة أحمد مع فقهاء بغداد، ومنها ما كان مشتهرا بين السلفيين في ذلك الحين بسبب الاشتغال بالرد على إبراهيم الرحيلي، كنقل شيخ الإسلام الذي ذكره الدكتور في الدرس الثاني عشر وفيه تبديع مرجئة الفقهاء، فهذه ستة نقول -أي بمقدار النصف تقريبا مما زاده على المحققين- عرفتَ أسباب انفراد الدكتور محمد بها عن المحققين، ومن النقول ال(١٣) ما لا يضيف فائدة للدرس، كنقله عن الحسن: (إذا تجشأ أحدهم قال بمليء فيه: يا غلام هات لي هاضوما).

ثم بقية النقول مفيدة، ولكن عددها لا يزيد على الستة نقول! في سبعة عشر درسا!!

- وقد تابع الدكتورُ عادلاً آل حمدان في عزو حديث للمروزي وهو في أبي داود -الذي يفترض أنه اختصاص الدكتور محمد بن هادي-

وقد مرَّت دلائل جلية على اعتماد الدكتور محمد على تعليقات آل حمدان -وربما زاد عليها شيئاً- فما دام هذا هو الجهد الذي يبذله في تحضيره للدروس، فهل بقي شك في صحة قول العلامة الربيع عنه أنه كسول ما عنده إلا الثرثرة؟!